



رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

كتاب دوري

رقم (٢) لسنة ٢٠١٤

بشأن

سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي

صدر قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وقضت المادة الثانية منه على إلغاء قانون الضرائب على الدخل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته.

وحرصاً من المصلحة على تحديث التعليمات بما يتفق وما ورد بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥
بالمواضيع ٨٥ ، ٧٢ ، ٦٣ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ .

وحيث قضت المادة ١١٠ من القانون على احتساب مقابل التأخير المستحق للمصلحة على أساس سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في الأول من يناير السابق على ذلك التاريخ مضافاً إليه ٢٪ .

كما قضت المادة ٦٣ من ذات القانون على احتساب مقابل التأخير المستحق على المصلحة على أساس سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في الأول من يناير السابق على ذلك التاريخ مخصوصاً منه ٢٪ .

لذا تُنبه المصلحة إلى ما يلى :

- سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في الأول من يناير ٢٠١٠ هو ٥٪٨.
- سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في الأول من يناير ٢٠١١ هو ٥٪٨.
- سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في الأول من يناير ٢٠١٢ هو ٥٪٩.
- سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في الأول من يناير ٢٠١٣ هو ٥٪٩.
- سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في الأول من يناير ٢٠١٤ هو ٧٪٨.

”والله الموفق“

رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

(ممدوح سعيد عمر)

تحرير في : ٢٠١٤/١١/٢
حليمة ، (المكتب الفني لرئيس المصلحة)